بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ،

فإن الله تعالى وفق للسنة المطهرة حُفاظاً عارفين وجهابذة عالمين وصيارفة ناقدين ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين فتنوعوا في تصنيفها وتفننوا في تدوينها على أنحاء كثيرة وضروب عديدة حرصاً على حفظها وخوفاً من إضاعتها وكان من أحسنها وأجودها تأليفاً وأكثرها صواباً وأقلها خطأ وأعمها نفعا وأعودها فائدة وأعظمها بركة وأيسرها مؤونة وأحسنها قبولاً عند الموافق والمخالف وأجلها موقعاً عند الخاصة والعامة « صحيح أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري » ثم «صحيح أبي الحسين مسلم ابن الحجاج النيسابوري » [1] .

ونقل الحازمي عن البخاري قوله : كنت عند إسحاق بن راهوية فقال لي بعض أصحابنا لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبي ﷺ فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب .

قال الحازمي : فقد ظهر بهذا أن قصد البخاري كان وضع مختصر في الحديث وأنه لم يقصد الإستيعاب لا في الرجال ولا في الحديث .

---

(١) هذا النص مأخوذ من خطبة المزي في « تهذيب الكمال » (١/١٤٧) .

ثم ان بقاء عدد كبير من الأحاديث خارج « الصحيحين » حرك همة الحفاظ إلى جمعها واستعابها والتصنيف فيها فكان أن ألف ابن خزيمة «صحيحه » وتبعه تلميذه ابن حبان فألف صحيحه المسمى بـ «التقاسيم والأنواع » ثم ألف تلميذه الحاكم « مستدركه على الصحيحين » .

لكن العلماء لم يسلموا له تصحيح كثير من الأحاديث حيث جمع الغث والثمين وتعقبه غير واحد من الأئمة وكان منهم الحافظ الذهبي لكنه لم يستوعب جميع الأحاديث وتعقبه كما هو مصرح في « التلخيص » .

وبعد مطالعة المستدرك توفر لي عدد من الأحاديث من خلال المراجعة وكان أغلب مادتي فيها مؤلفات العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني وما ذكره في مؤلفاته من تعقب على الحاكم مع ما توفر لي من دراسة الأحاديث وكنت قد عرضتها على شيخنا الدكتور مصطفى عبد الكريم (أبو سليمان الندوي) من قبل ثلاث سنوات وأقرها وكانت في بطاقات منفصلة وكنت أود طبعها في مؤلف مستقل ولكن ترددت لصعوبة الأمر ؛ ثم استخرت الله في أن يخرج إلى النور وشجعني على ذلك أني رأيت مجلد قد طبع للدكتور / عبد الله مراد وأسماه تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي .

واستعنت بالله عز وجل وبدأت في ترتيب البطاقات على أن أجمعها في مؤلف مستقل وكان منهجي فيها .

أ- ترتيب الأحاديث حسب كل مجلد بالصفحة .

ب- الإختصار في الإسناد والإكتفاء من الحديث بذكر لفظ أو عبارة للرجوع في النهاية إلى الكتاب الأصل حتى لا يكبر حجم الكتاب .

جـ- كان اعتمادي في التراجم على « ميزان الاعتدال » و « تحرير التقريب» ثم كتب الرجال الأخرى وراعيت الإختصار حتى لا يمل القارئ.

وأمهلت دراسة الإسناد والمتابعات والشواهد لكل حديث لمرحلة أخرى إن شاء الله تعالى ، وأسأل الله أن يمد في عمري حتى أحققها وكانت ذلك رؤية طرحها الأخ الفاضل / علي حسن عبد الحميد طرحها في مجلس جمعنا سوياً وأسأل الله أن يوفقنا إلى هذا الأمر وبخاصة أن الطبعات الخاصة بالمستدرك تحتاج إلى تمحيص وتدقيق وخاصة في رجال الإسناد وقد شد انتباهي ذلك في الطبعة القديمة أو طبعة الأخ / محمد عبد القادر عطا المرقمة.

ولقد سمعت بأن الأخ الفاضل الشيخ / مقبل الوادعي قد بذل جهدًا في تحقيقه ولكن إلى الحين لم أره لعل في الطبعة التالية ان شاء الله يتيسر لنا ذلك .

وهذا هو جهد المقل ولا أريد الإطالة فإنه كما قال عماد الدين الأصبهاني «إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ولو أزيد كذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من أعظم

العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر » .

وأنت أيها الحبيب الذي ينشد الحقيقة إنك ستجد في ثنايا هذا الكتاب من فوائد منثورة وشرائد مضمونة ما يقر عينك ويرفع همتك والمأمول منك دعوتك لأخيك بظهر الغيب .

والله اللطيف أسأل أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن ويعصمني به من البلاء في العاجلة ويجعله ثقلاً تقر عيناي به يوم الدين فهو سبحانه ولي الإجابة ولا ولي غيره ولا مرجو سواه .

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن يغفر لي ولوالدي ولمشائخنا ومن له فضل علينا وأن يجنبنا مواطن الزلل إنه ولي ذلك .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكتبه

أبو محمد / رمضان بن أحمد بن علي

١٣ من شهر شعبان ١٤١٩هـ

التعريف بأبي عبد الله الحاكم

ترجمته ومولده :

هو الإمام الحافظ ، محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم بن الحكم ، أبو عبد الله الضبي ، الطهماني ، النيسابوري ، المعروف بابن البيع ، ولد يوم الإثنين ثالث عشر ربيع الأول عام واحد وعشرين وثلاثمائة بنيسابور .

طلبه للعلم ورحلاته العلمية :

طلب العلم منذ نعومة أظفاره بعناية من والده وخاله ، وأول سماعه كان في سنة ثلاثين وثلاثمائة ، واستملى عن أبي حاتم بن حبان في سنة أربع وثلاثين وهو ابن ثلاث عشرة سنة ، وارتحل إلى الحجاز والعراق ، وهو ابن عشرين سنة ، ولحق الأسانيد العالية بخراسان وما وراء النهر ، فحدث عن أبيه ، وكان أبوه قد رأى مسلماً صاحب الصحيح . وروى عن محمد بن يعقوب الأصم ، وأكثر منه ، وعثمان بن السماك وطبقتهما ، ومحمد بن يعقوب الشيباني الأخرم ، ومحمد بن أحمد بن بالويه الجلاب ، وأبي أحمد الحاكم الكبير ، وخلق آخرين أكثر من ألفي شيخ .

وعنه : شيخه الدارقطني ، وأبو بكر البيهقي ، وقد أكثر عنه ، وأبو ذر الهروي ، وأبو القاسم القشيري ، وأبو يعلى الخليلي ، وخلائق .

ثناء العلماء عليه :

لقد أثنى عليه غير واحد من الائمة ، وهذه بعض أقوالهم :

قال الخطيب : كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ ،

وله في علوم الحديث مصنفات عدة ، وكان ثقة[١] .

وسئل الدارقطني : أيهما أحفظ ابن منده أو ابن البيع ؟ فقال : ابن البيع أتقن وأحفظ[٢] .

وقال الذهبي : الإمام ، الحافظ ، الناقد ، العلامة ، شيخ المحدثين ، صنف وخرج ، وجرح ، وعدل ، وصحح ، وعلل ، وكان من بحور العلم على تشيع قليل منه[٣] .

وقال الحافظ ابن كثير : وقد كان من أهل الدين والإمامة والصيانة والضبط والتجرد والورع[٤] .

وقال الخليل بن عبد الله الحافظ : ناظر الدارقطني فريضه ، وهو ثقة ، واسع العلم ، بلغت تصانيفه قريباً من خمسمائة جزء ، وكنت أسأله فقال لي : إذ ذاكرت في باب لابد من المطالعة لكبر سني فرأيته في كل ما ألقي عليه بحراً[٥] .

وقال السمعاني : كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ[٦] .

وقال ابن خلكان : إمام أهل الحديث في عصره ، والمؤلف فيه الكتب التي لم يسبق إلى مثلها ، كان عالماً عارفاً ، واسع العلم[٧] .

---

(١) تاريخ بغداد ٤٧٣/٥ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧١/١٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦٥/١٧ .

(٤) البداية والنهاية ٣٥٥/١١ .

(٥) سير أعلام النبلاء ١٦٦/١٧ - ١٦٧ .

(٦) الأنساب ٣٧٠/٢ .

(٧) وفيات الأعيان ٢٨٠/٤ .

وقال ابن ناصر الدين : وهو صدوق من الأثبات[١] .

وقال السبكي : كان إماما جليلاً وحافظا حفيلاً ، أتفق على إمامته وجلالته وعظم قدره .

أعلى ما وقع له من الأسانيد :

ساق في كتابه علوم الحديث ص ١٠ سنداً ثلاثياً ، وفي ص ٩ - ١٠ عدة أسانيد رباعية عن أنس .

آثاره العلمية :

تقدم كلام بعض الأئمة أن الحاكم أكثر التصنيف في علوم الحديث وأنها بلغت خمسمائة جزء .

قال وقد الذهبي : وقد شرع الحاكم في التصنيف سنة سبع وثلاثين، فاتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريبا من ألف جزء من تخريج الصحيحين ، والعلل ، والتراجم ، والأبواب ، والشيوخ ، ثم المجموعات ، مثل معرفة علوم الحديث، ومستدرك الصحيحين ، والمدخل إلى علم الصحيح ، وكتاب الإكليل ، وكتاب مزكي الأخبار وفضائل الشافعي وغير ذلك .

وقد ذكر الشيخ مصطفى عبد القادر عطا ثلاثاً وعشرين من مصنفاته في مقدمة المستدرك[٢] .

وله أيضا : كتاب المعرفة ، ذكره الحاكم في المستدرك[٣] .

وكتاب التلخيص أيضاً ، ذكره في المستدرك[٤] .

---

(١) شذرات الذهب ٣/١٧٦ - ١٧٧ .

(٢) ص ١١ - ١٢ .

(٣) ١/٢٤ .

وفاة الحاكم :

توفي رحمه الله في بلده نيسابور ، في صفر سنة خمس وأربعمائة فجأة . دخل الحمام فاغتسل وخرج وقال : آه ، وقبضت روحه وهو متزر لم يلبس قميصه بعد ، ودفن بعد العصر يوم الاربعاء وصلى عليه القاضي أبو بكر الحيري . رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى[1] .

منهج الحاكم في المستدرك :

قال ابن حجر مقسماً المستدرك إلى ثلاثة أقسام

القسم الأول : أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه الحاكم محتجاً برواته في الصحيحين أو أحدهما وهو على شرطين :

١- أن يكون ذلك على صورة الإجتماع مثل حديث سفيان بن حسين عن الزهري فقد احتج البخاري ومسلم بسفيان والزهري

---

(٤) ٤٤٣/١ .

(١) مصادر الترجمة : تاريخ بغداد ٤٧٣/٥ ، الأنساب ٣٧٠/٢ -٣٧٢، وفيات الأعيان ٢٨٠/٤ -٢٨١، سير أعلام النبلاء ١٦٢/١٧ ، تذكرة الحفاظ ١٠٣٩/٣ ، العبر ٩١/٣ ، ميزان الاعتدال ٦٠٨/٣ ، لسان الميزان ٢٣٢/٥ ، البداية والنهاية ٣٥٥/١١ ، طبقات الشافعية ١٥٥/٤ ، المنتظم ٢٧٥/٧ ، النجوم الزاهرة ٢٣٨/٤ ، شذرات الذهب ١٧٦/٣، الوافي بالوفيات ٢٢٠/٣ ، تبيين كذب المفترى ٢٢٧ - ٢٣١ ، اللباب ١٦٢/١، طبقات علماء الحديث ٢٣٧/٣ ، طبقات الحفاظ ٤١٠ - ٤١١ ، هدية العارفين ٥٩/٢ ، الرسالة المستطرفه ٢١ - ٢٣ ، أعيان الشيعة ٣٨١/٤ ، أبو موسى المديني في مؤلف منفرد ، الدكتور محمود ميرة في مؤلف منفرد تحت عنوان الحاكم النيسابوري . الدكتور محمد أبو زهو في الحديث والمحدثون ٤٠٨ ، محمد عبد العزيز الخولي ٧١ ، محمد عجاج الخطيب في السنة قبل التدوين ٢٦٧ .

كل واحد على حده ولم يحتجا بسفيان عن الزهري لأنه ضعيف فيه دون بقية مشايخه وكذا إذا احتج كل واحد منهما برجل من الإسناد دون الآخر مثل سماك بن حرب عن عكرمة فمسلم احتج بسماك من رواية الثقات عنه ولم يحتج بعكرمة والبخاري فعل العكس فلا يصح نسبة ذلك كله إلى شرطهما .

٢- أن يكون سالماً من العلل واحترز بذلك عما إذا احتجا بجميع رواته على الإجتماع إلا أن منهم من وصف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره فالشيخان لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الإختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الإختلاط فلا يصح نسبة مثل ذلك إلى شرطهما إلا إذا صرح المدلس بالعنعنة بالسماع من وجة آخر وثبت سماعه من شيخه قبل اختلاطه .

ولا يوجد في المستدرك حديث استكمل الشرطين السابقين إلا وأخرج الشيخان له نظيراً أو أصلا إلا القليل وفيه جملة مستكثرة بهذه الشروط مما أخرجها الشيخان وهم الحاكم باستدراكها .

القسم الثاني : أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقروناً بغيره ويلتحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه فاستدراك هذا عليهما غير صواب وقد فعله الحاكم وهذا القسم هو عمدة كتابه .

القسم الثالث : أن يكون الإسناد لم يخرجا لرجاله لا في الأصول ولا في المتابعات والشواهد وقد أكثر من ذلك الحاكم ولم يدّع أنها على شرطهما أو أحدهما وادعى في بعضها وهما وقل أن يوجد في هذا القسم حديث يلتحق بدرجة الصحيح فضلا عن الإرتفاع

إلى شرطهما وأحاديث الصحيحين بغير المكرر ستة الاف تقريباً والذي يسلم من المستدرك على شرطهما أو أحدهما مع اعتبار الذي حرر دون الألف فهو قليل بالنسبة إلى ما في الكتابين والحديث الذي أخرجا أو احدهما لرواته قال فيه الحاكم صحيح على شرطهما أو أحدهما واذا لم يخرجا أو احدهما لبعض رواته قال : صحيح الإسناد وقد يهم فيجعله على شرطهما »[١] .

دراسة منهج الحاكم :

أسرف الحاكم رحمه الله تعالى في تصحيح الأحاديث الواهية فضلا عن الضعيفة وقد استخرج الأئمة من مستدركه عدداً كبيراً من الأحاديث الموضوعة والتالفة التي نزلت بهذا الكتاب عن المرتبة التي يجب أن يكون عليها.

قال ابن الصلاح : وهو (أي الحاكم) واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به[٢] .

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ : ولا ريب أن في المستدرك أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة بل فيه أحاديث موضوعة شان المستدرك بإخراجها فيه[٣] .

وقال في سير أعلام النبلاء : وفي المستدرك شيء كثير على شرطهما وشيء كثير على شرط أحدهما ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل في في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة وقطعة من

---

(١) النكت على علوم بن الصلاح

(٢) علوم الحديث ص ١٨ .

(٣) ١٠٤٢/٣

الكتاب مناكير وعجائب وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها كنت قد أفردت منها جزء وحديث الطير بالنسبة إليها سماء وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته ويعوز عملاً وتحريراً [١].

وقال في ميزان الاعتدال في ترجمة الحاكم « إمام صدوق لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة ، ويكثر من ذلك فما أدري هل خفيت عليه فما هو ممن يجهل ذلك فهذه خيانة عظيمة ثم هو شيعي مشهور بذلك من غير تعرض للشيخين[٢] .

وقال الزيلعي في نصب الراية : « فالحاكم عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة بل الموضوعة » [٣].

وقال ابن حجر الهيتمي « عرف أبو عبد الله الحاكم في مستدركه بالتساهل الكثير في الصحة وأنه على شرطهما أو على شرط أحدهما مع كونه أضعف الضعيف[٤] .

وكان الذهبي رحمه الله شديد اللهجة حادّها مع الحاكم في مواطن من اختصاره للمستدرك حين يُصحح الحاكم الأحاديث التالفة والموضوعة وحق للذهبي أن يغضب لله في هذا فقد قال تعليقاً على حديث في فضل علي ذكره الحاكم وفي سنده أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني : قال الحاكم : صحيح قلت : بل والله موضوع وأحمد كذاب فما أجهلك على سعة معرفتك[٥] .

---

(١) ١٧٥/١٧ - ١٧٦ .

(٢) ٦٠٨/٣ .

(٣) ٣٦٠/١ .

(٤) ارساله في احكام اللباس لابن حجر المكي .

(٥) تلخيص المستدرك ١٢٩/٣ .

وتعقبه أيضاً بعد إيراده حديثاً في فضائل علي وزوجته وولديه فقال : « أفما استحييت أيها المؤلف أن تورد هذه الأخلوقات من أقوال الطرقيه فيما يستدرك على الصحيحين »[١].

وعند إيراد الحاكم لحديث « أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب » وفي سنده عبد السلام أبو الصلت قال بعده : (صحيح) فتعقبه الذهبي بقوله : قلت : بل موضوع قال . (أي الحاكم) وأبو الصلت ثقة مأمون قلت : لا والله لا ثقة ولا مأمون »[٢].

ثم ساق الحاكم هذا الحديث بإسناد آخر فيه أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني فعلق الذهبي عليه بقوله « قلت : العجب من الحاكم وجرأته في تصحيحه هذا وأمثاله من الواطيل واحمد هذا دجال كذاب »[٣].

كما شدد الذهبي النكير على الحاكم في رسالته المسماة «موضوعات من مستدرك الحاكم » والتي جمع فيها ما يقارب المئة حديث من المستدرك فعند ذكره حديثا في لقاء النبي ﷺ مع إلياس عليه السلام علق عليه الحاكم بقوله : « هذا حديث صحيح الإسناد» فتعقبه الذهبي بقوله « قلت بل هذا كذب فقاتل الله من وضعه وما كنت أظن ان الجهل يبلغ بأبي عبد الله إلى أن يصحح هذا »

وذكر الذهبي هذا الحديث في «الميزان » في ترجمة يزيد بن يزيد البلوي نقلا عن مستدرك الحاكم وعلق عليه بقوله « فما استحي الحاكم من الله يصحح مثل هذا »[٤].

---

(١) تلخيص المستدرك ٣/١٦٠ .

(٢) تلخيص المستدرك ٣/١٢٦ .

(٣) تلخيص المستدرك ٣/١٢٧ .

(٤) الميزان ٤/٤٤١ .

السبب في تساهله :

وقد اعتذر الحافظ ابن حجر رحمه الله لصنيع الحاكم في مستدركه فقال : الحاكم أجل قدراً وأعظم خطراً وأكبر ذكراً من أن يُذكر في الضعفاء لكن قيل في الإعتذار عنه انه عند تضعيفه للمستدرك كان في أواخر عمره وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفله في آخر عمره ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له وقطع بترك الرواية عنهم ومنع من الإحتجاج بهم ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها [1].

وقد بين الإمام جمال الدين الزيلعي والحافظ ابن حجر السبب الأساسي في تساهل أبي عبد الله الحاكم . قال الزيلعي « مجرد الكلام في الرجل لا يسقط حديثه ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السنة إذ لم يسلم من كلام الناس إلا من عصمه الله بل خرج في الصحيح لخلق ممن تكلم فيهم ومنهم جعفر بن سليمان الضبعي وخالد بن مخلد القطواني ويونس بن أبي إسحاق السبيعي وغيرهم .

ولكن صاحبا الصحيحين رحمهما الله إذا أخرجا لمن تكلم فيه فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه وظهرت شواهده وعلم أنه أصلا ولا يرون ما تفرد به سيما إذا خالفه الثقات . وهذه العلة راجت على كثير ممن استدرك على الصحيحين فتساهلوا في استدراكهم

---

(١) لسان الميزان (٥/٢٣٣) . وقال ابن حجر في نكته على كتاب ابن الصلاح :
« ومن أعجب ما وقع للحاكم أنه أخرج لعبد الرحمن بن أسلم وقال بعد روايته . هذا صحيح الإسناد ... مع أنه قال في كتابه الذي جمعه في الضعفاء عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن ابيه أحاديث موضوعه لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة ان الحمل فيها عليه وقال في آخر هذا الكتاب . فهؤلاء الذين ذكرتهم قد ظهر عندي جرحهم لأن الجرح لا أشتمله تقليدا . ا. هـ فكان هذا من عجائب ما وقع له من التساهل والغفلة ..

ومن أكثرهم تساهلا الحاكم أبو عبدالله في كتابه المستدرك فانه يقول : هذا حديث على شرط الشيخين أو أحدهما وفيه هذه العلة إذ لا يلزم مع كون الراوي محتجا به في الصحيح انه إذا وجد في أي حديث لم يخرج لغالب رواته في الصحيح كحديث روى عن عكرمة عن ابن عباس فيقول فيه هذا حديث على شرط البخاري يعني لكون البخاري أخرج لعكرمة . وهذا أيضاً تساهل وكثيرا ما يخرج حديثا بعض رجاله للبخاري وبعضهم لمسلم فيقول هذا على شرط الشيخين ، وهذا أيضاً تساهل وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحبا الصحيح عن شيخ[1] معين لضبطه حديثه وخصوصية به ولم يخرجا حديثه عن غيره لضعفه فيه أو لعدم ضبطه حديثه أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه أو لغير ذلك فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ ثم يقول : هذا على شرط الشيخين أو البخاري أو مسلم وهذا أيضاً تساهل لأن صحابي الصحيح لم يحتجا به إلا في شيخ معين لا في غيره فلا يكون على شرطهما وهذا كما أخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال وغيره ولم يخرجا حديثه عن عبد الله بن المثنى فإن خالدا غير معروف بالرواية عن ابن المثنى .

فاذا قال قائل في حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى هذا

---

(١) ويلحق بذلك ما كان من تلميذ معين أو عدة تلامذة ، قال ابن رجب في شرح العلل ٢/٦١٤ - ٦١٥ ، ٦١٨ ، زهير بن محمد الخراساني ثقة متفق على تخريج حديثه مع أن بعضهم ضعفه وفصل الخطاب في حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه احاديث مستقيمة وما خرج عنه في الصحيح عن رواياتهم عنه وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة والحاكم يخرج من روايات السامين عنه كثيرا كالوليد بن مسلم وعمر بن أبي سلمة ثم يقول صحيح على شرطهما وليس كما قال » .

على شرط البخاري ومسلم كان متساهلاً وكثيراً ما يجيء إلى حديث فيه رجل ضعيف أو متهم بالكذب وغالب رجاله رجال الصحيح فيقول هذا على شرط الشيخين أو البخاري أو مسلم وهذا أيضاً تساهل فاحسن »[١] .

وقد اعتذر الحافظ ابن حجر عن الحاكم في تساهله الواسع في كتاب المستدرك بأن أبا عبد الله أعجلته المنية قبل أن ينقح كتابه . قال السيوطي في تدريب الراوي « قال شيخ الإسلام . وإنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية - قال : وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك إلى هنا انتهى إملاء الحاكم . ثم قال : وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة فمن أكبر أصحابه وأكثر الناس له ملازمة البيهقي وهو إذا ساق عنه في غير المحلى شيئاً لايذكره إلا بالإجازة قال . والتساهل في القدر الملي قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده»[٢] .

وتساهل الحاكم في المستدرك أدى على عدم الإعتماد على تصحيحه إلا إذا وافقه الأئمة . قال اللكنوي « وكم من حديث حكم عليه الحاكم بالصحة وتعقبه الذهبي بكونه ضعيفا أو موضوعا فلا يعتمد على المستدرك مالم يطالع معه مختصره للذهبي إلا أن يكون في قول الذهبي خدشة ظاهرة ونبه عليه من تأخر عنه من المحدثين فحينئذ يسلم قول الحاكم »[٣] .

---

(١) نصب الراية ١/٣٤١ - ٣٤٢ وقد توسع العلامة اللكنوي في الأجوبة الفاضلة والعلامة أبو غدة في التعليقات الحافلة عليه في بيان تساهل الحاكم فلينظر ص ٨٠ -٨٦ .

(٢) ص ٥٢

(٣) الأجوبة الفاضلة ١٦١ - ١٦٢ .

موقف الحافظ الذهبي من المستدرك

انطبع عند كثير من الناس موضوع موافقة الذهبي للحاكم في تلخيصه، والحق وهذا ما حاولت أن أقف عليه كثيرا ولقد سألت عنه شيخنا الدكتور / محمد مصطفى الأعظمي حول منهاجية الحاكم في المستدرك وتعقب الذهبي له فقال . وهم من قال أن الذهبي وافق الحاكم في التلخيص ، إنما الذهبي حكى كلام الحاكم في التلخيص والناظر يجد أن الحافظ الذهبي قد تعقب الحاكم في مواضع ومواضع لم يتعقبه فيه فنستطيع أن نقول إن الرجل قد نشط في أماكن وتعقبه وأماكن لم يتعقبه فيه .

وهذا هو الحق الذي لا مرية فيه ونفس الذهبي حكى في « سير أعلام النبلاء» أن الكتاب « يعوز عملاً وتحريراً » . ثم ما هو الدليل الذي به يفيد تصريح الذهبي بالموافقة والناظر في مؤلفات الذهبي في الرجال وبخاصة في «ميزان الإعتدال » يعرف ذلك جيداً . أن تعقب الذهبي له فيما تكلم عنه في التخليص من ردود وأما غير ذلك فإنما هو يحكي كلامه وليس كل من حكى كلام شخص أنه يوافقه .